

Distr.: General  
1 February 2021  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة

الدورة العشرون

16-12 نيسان/أبريل 2021

البند 7 من جدول الأعمال المؤقت\*

المشتريات العامة المستدامة في عقد العمل

والإنجاز من أجل التنمية المستدامة

## المشتريات العامة المستدامة في عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة

### مذكرة من الأمانة العامة

تتشرف الأمانة العامة بأن تحيل إلى لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة الورقة التي أعدها عضو اللجنة لويس مويلمان بالتعاون مع زملائه الأعضاء في اللجنة لمياء المبيض بساط، وپوراي نيميتش، وجبرالدين فريزر - موليكيتي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

\* E/C.16/2021/1

180221 080221 21-01248 (A)



## المشتريات العامة المستدامة في عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة

### موجز

نظرت اللجنة، في دورتها التاسعة عشرة، في مسائل المشتريات العامة من حيث صلتها بالميزنة والإدارة المالية من أجل تحقيق انتعاش أفضل. وتوسّع هذه الورقة، التي أُعدت للدورة العشرين، نطاق مناقشة المشتريات العامة لتشمل النظر في عوامل الاستدامة. ويرى معدوها أن المشتريات العامة المستدامة توفر فرصة للحكومات لتجاوز الشراء فقط من الموردين الذين يقدمون أقل المنتجات تكلفة إلى إعطاء الأولوية للشراء من الموردين الذين يحترمون حقوق الإنسان والبيئة. وبما أن المشتريات العامة تمثل في المتوسط ما بين 13 و 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، من شأن المشتريات العامة المستدامة أن تعطي دفعة كبيرة للتنمية المستدامة ويمكن أن ينظر إليها العديد من البلدان على أنها أولوية استراتيجية.

وفي الوقت نفسه، تطرح المشتريات العامة المستدامة عدداً من التحديات بالنسبة للمسؤولين الإداريين، بما في ذلك عامل التكلفة، إذ غالباً ما تكون المنتجات المستدامة أعلى من البدائل غير المستدامة. ويمكن استخدام آليات السوق لتوسيع خيارات الشراء، ولكن ما دامت القواعد تحدد الميزة الاقتصادية بالمفهوم الضيق، فإن السلع والخدمات التقليدية ستظل مهيمنة. ومن شأن إدراج متطلبات الاستدامة في قواعد وطرق المشتريات العامة، مع ضمان أن تكون هذه الطرق متسقة مع أسلوب الحوكمة في البلد المعني، أن يمثل خطوة كبيرة إلى الأمام.

وتعزيز القدرة على إدارة المشتريات العامة المستدامة بالغ الأهمية لإحراز أوجه تقدم في هذا المجال. ففي كثير من البلدان، لا يُعترف بالاشتراء العمومي كمهنة، كما أن فرص تنمية المهارات في هذا الميدان محدودة. ويمكن تحسين مجموعات المهارات من خلال التدريب المحدد الأهداف، على سبيل المثال في إطار البرامج الأكاديمية، بغية ضمان أن تكون للقائمين على المشتريات دراية تامة بطرق وأدوات المشتريات العامة المستدامة المتاحة لهم. وفي الحالات التي تكون فيها أسس الاشتراء العمومي الفعال أضعف، قد يلزم أن يقترن اعتماد المشتريات العامة المستدامة بعمل إضافي بشأن أساسيات الاشتراء الفعال، بما في ذلك تعزيز آليات المساءلة.

ويحدد معدو الورقة قدرة الحكومات على إدارة عقود الشراء والتحقق من سلاسل توريد المنتجات على أنها مجال بالغ الأهمية يتطلب تحسين القدرة التحليلية وزيادة الموارد وإحداث تغيير في المواقف. ويمكن أن تعطي الأدوات الرقمية ونظم الاشتراء الإلكتروني دفعة قوية للمشتريات العامة المستدامة في هذا الصدد. وقد يكون من المهم إجراء مناقشات إضافية بشأن كيفية تسخير التكنولوجيات الرقمية والتحول الرقمي من أجل النهوض بالمشتريات العامة المستدامة.

## أولا - معلومات أساسية

1 - تمثل المشتريات العامة، في المتوسط، ما بين 13 و 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي<sup>(1)</sup>. ونظراً للحجم الكبير للاستثمار العام في معظم البلدان، يمكن أن يكون تطبيق معايير الاستدامة في المشتريات العامة واحدة من أكثر الأدوات تأثيراً تحت تصرف الحكومات في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. ومن خلال الاستفادة من الإنفاق العام، تمكن المشتريات العامة المستدامة الحكومات من أن تكون قذوة، بتحفيز الأسواق لتداول المنتجات والخدمات المستدامة والمساعدة في توجيه المجتمع نحو أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة.

2 - وتعزيز المشتريات العامة المستدامة هو غرض صريح من الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة، الذي تشمل غايته 7-12 التزاماً بـ "تعزيز ممارسات الاشتراء العمومي المستدامة، وفقاً للسياسات والأولويات الوطنية". ويتيح اتباع نهج موضوع بإحكام في المشتريات العامة المستدامة تحقيق التقدم في جميع أهداف التنمية المستدامة لأنه يشمل أهدافاً اقتصادية واجتماعية وبيئية. ويوفر فرصة للدول للتحول من الشراء فقط من الموردين الذين يقدمون أقل المنتجات تكلفة إلى إعطاء الأولوية للشراء من الموردين الذين يحترمون حقوق الإنسان والبيئة. وكما يذكر المختبر الدولي للتعليم بشأن المشتريات العامة وحقوق الإنسان، فالشراء بشكل أساسي من الموردين الذين لديهم تدابير فعالة للقضاء على العمل القسري والاتجار بالبشر لا يتماشى مع الغاية 7-12 فحسب، بل يدعم أيضاً تحقيق الغاية 8-7 المتعلقة بإنهاء عمل الأطفال والعمل القسري والرق المعاصر والاتجار بالبشر والغاية 16-3 المتعلقة بحماية سيادة القانون وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة<sup>(2)</sup>. ويمكن تطبيق الشروط التي تقضي باحترام الموردين لحقوق الإنسان على الموردين من المستوى الأول، ثم تطبيق بعد ذلك على المتعاقدين من الباطن في الداخل والخارج على السواء لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم.

3 - وكان المرء سيتوقع أن تصبح المشتريات العامة المستدامة أداة رئيسية بسرعة أكبر مما حدث حتى الآن، بالنظر إلى وجود هذا الأساس المنطقي القوي للتأييد، وإدراج التزام سياسي بالمشتريات العامة المستدامة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والجهود الدولية المبذولة مؤخراً لوضع منهجية لقياس التقدم المحرز. وهناك أسباب مختلفة لعدم حدوث هذا التطور. وأحد هذه الأسباب هو أن البعض يعتبر أن المشتريات العامة المستدامة تمثل تدخلاً غير مرحب به في الأسواق الحرة. وثمة سبب آخر هو أن المشتريات العامة المستدامة كثيراً ما يُنظر إليها على أنها مسألة تقنية وليست موضوعاً ذا أهمية سياسية.

4 - وتوجد حجج مضادة لكلتا النقطتين. أولاً، ينبغي ألا يُنظر إلى النمو الاقتصادي باعتباره غاية في حد ذاته. ثانياً، يجب أن تعمل الاقتصادات من أجل البشر والكوكب، من خلال اعتماد نموذج نمو يأخذ في الاعتبار حدود الموارد الطبيعية ويضمن إيجاد فرص العمل وتحقيق الازدهار الدائم في المستقبل. فعلى سبيل المثال، اعتمدت المفوضية الأوروبية نموذج نمو من هذا النوع من خلال استراتيجيتها السنوية للنمو المستدام، التي ترمي إلى إقامة مجتمع أكثر استدامة ومرونة وإنصافاً للجيل القادم بما يتماشى مع أهداف

(1) البنك الدولي، قاعدة البيانات العالمية المتعلقة بالمشتريات العامة، متاحة على الموقع الشبكي التالي: [www.worldbank.org/en/topic/governance/brief/global-public-procurement-database](http://www.worldbank.org/en/topic/governance/brief/global-public-procurement-database)

(2) انظر International Learning Lab of Public Procurement and Human Rights, "Sustainable public procurement: now we can measure progress", 11 June 2020.

التنمية المستدامة<sup>(3)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، لئن كان موضوع مواصفات المنتجات المستدامة بالفعل تقنياً، فهو يتطلب فهم الأثر الاجتماعي والبيئي للاستهلاك والإنتاج، والكيفية التي ينعكس بها هذا الأثر في خطط التنمية المستدامة والسياسات التنظيمية على المستوى الوطني. ويتمثل سبب ثالث لعدم استغلال إمكانات المشتريات العامة المستدامة في أن الآليات المؤسسية القائمة غير كافية لضمان تعميمها في جميع القطاعات الحكومية وعلى جميع مستويات الإدارة. وهذا هو الموضوع الرئيسي لهذه الورقة القصيرة.

5 - وتستند الورقة إلى المساهمات المقدمة خلال اجتماع افتراضي للخبراء عقده فريق عامل غير رسمي تابع للجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وخلال الاجتماع، ناقش خبراء كبار ومسؤولون حكوميون استخدام المشتريات العامة المستدامة كوسيلة تعجل بالتقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكأداة لإنشاء أو توسيع أسواق المنتجات المستدامة مع تحسين القدرة التنافسية الاقتصادية. وساعدت حالات محددة من مناطق مختلفة في تسليط الضوء على التحديات العملية والفرص المرتبطة بالمشتريات العامة المستدامة<sup>(4)</sup>.

## ثانياً - المشتريات العامة المستدامة كهدف سياساتي استراتيجي

6 - في وقت يواجه فيه العالم جائحة لم يسبق لها مثيل من حيث الحجم في العصر الحديث تسببت في هبوط حاد في جميع الأنشطة الاقتصادية ووضعت ضغطاً هائلاً على المالية العامة، هناك شعور متزايد بالضرورة الملحة لاتخاذ إجراءات جريئة تتعلق بالتنمية المستدامة وتسريع الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030. وأعاد الوضع الحالي الحكومة إلى الواجهة باعتبارها جهة فاعلة محورية، ليس فقط في التخفيف من أثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، بل أيضاً في دعم الجهود الرامية إلى تعزيز الاستدامة البيئية ومعالجة الاختلالات فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وأوجه عدم المساواة التي زادت الجائحة من الكشف عنها وأدت إلى تفاقمها.

7 - ويمكن للمشتريات العامة المستدامة أن تكون هدفاً سياساتياً استراتيجياً في خطة عام 2030 من خلال إدراجها في برنامج عمل متكامل وغير قابل للتجزئة. والغرض الرئيسي من هذه المشتريات هو تحقيق توازن بين الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية للاستهلاك والإنتاج، وبشكل أكثر تحديداً إعطاء أهمية أكبر للعوامل الاجتماعية والبيئية في قرارات الشراء للمصنعين والموردين والمستهلكين.

8 - ومن خلال تسريع وتيرة الجهود الرامية إلى اعتماد الممارسات المتعلقة بالمشتريات العامة المستدامة على المستويات الوطني والإقليمي والدولي، يمكن للبلدان أن تواصل الاستفادة من الأنشطة التي وضعت من خلال عملية مراكش، التي بدأت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام 2002 وأدت إلى وضع برنامج عمل عالمي مدته عشر سنوات لتعزيز التعاون الدولي، من أجل التعجيل بالتحول نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين في البلدان المتقدمة النمو والنامية. وتمثلت الأهداف الرئيسية لعملية مراكش في دعم السياسات والمبادرات الإقليمية والوطنية للتعجيل بالتحول نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين،

(3) هذه حجة بالغة الأهمية في استراتيجية النمو المستدام السنوية لعام 2021 التي اعتمدها المفوضية الأوروبية والتي هي متاحة على الموقع الشبكي التالي: <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=COM:2020:0575:FIN>.

(4) انظر تقرير الاجتماع الافتراضي للخبراء الذي عقده الفريق العامل التابع للجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة المعني بالمشتريات العامة المستدامة في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

وتقديم المساعدة المالية والتقنية إلى البلدان النامية، وتوفير منبر لتبادل المعلومات والمعارف. وتتماشى هذه الأهداف مع الجهود المبذولة حالياً لتشجيع هذه المشتريات، بما في ذلك في سياقات قطرية محددة، وكذلك مع الجهود الرامية إلى التوعية وبناء جماعات الممارسين.

9 - وينبغي أيضاً النظر في الروابط مع استراتيجيات الاستثمار العام. وتحقيقاً لهذه الغاية، قد يكون مفيداً أن تُؤخذ المشتريات العامة المستدامة في الاعتبار في أطر السياسات ذات الصلة، شريطة توافر قدر كاف من تحليل السوق والمعلومات المتعلقة بها لفهم السياقات التي تجرى فيها عملية الشراء، وكذلك اعتبارات الاقتصاد السياسي، مثلاً مراعاة علاقات القوة القائمة، والمصالح المتنافسة، واحتمال وقوع الفساد.

10 - وتتضح الروابط من خلال خطة المفوضية الأوروبية للانتعاش الاقتصادي بعد جائحة كوفيد-19. فعندما اعتمدت المفوضية استراتيجيتها السنوية للنمو المستدام لعام 2021، حددت المشتريات العامة كمجال استراتيجي، بالنظر إلى أنها تمثل ما يقدر بـ 14 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الاتحاد الأوروبي. وُحددت ستة مجالات ذات أولوية في الاستراتيجية من أجل النهوض بالشراكات وتطويرها لتحسين الممارسات المتعلقة بالمشتريات العامة: أولاً، تعزيز المشتريات الاستراتيجية، مع التركيز على الجوانب البيئية والاجتماعية والابتكارية؛ ثانياً، إضفاء الطابع المهني على عمل القائمين على المشتريات العامة؛ ثالثاً، زيادة فرص الوصول إلى أسواق المشتريات من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وصك الاشتراء الدولي الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي؛ رابعاً، تحسين الشفافية والنزاهة والبيانات؛ خامساً، تعزيز التحول الرقمي في مجال المشتريات العامة؛ سادساً، التعاون من أجل الإنتاج معاً.

11 - وثمة مثال آخر على المشتريات العامة المستدامة كهدف سياساتي استراتيجي يستمد من جمهورية كوريا، التي تهدف إلى زيادة المشتريات العامة الخضراء كجزء من المشتريات العامة إلى 70 في المائة بحلول عام 2030 وزيادة نسبة المنتجات الحاملة للوسم الإيكولوجي في فئة السلع الاستهلاكية إلى 73 في المائة بحلول عام 2030<sup>(5)</sup>. وفي إطار هذه المبادرة، ستبدأ جمهورية كوريا في عام 2021 في تنفيذ خطة عملها الرابعة من أجل تعزيز شراء المنتجات المراعية للبيئة من خلال محاولة جعل كل جانب من جوانب حياة السكان مراعيًا للبيئة.

12 - ومنذ بداية مبادرة المشتريات العامة المستدامة، تلاحظ حكومة جمهورية كوريا أن توزيع السلع والخدمات حسب تصنيف المنتجات في إطار المبادرة قد تغير. وتمثل مواد البناء والتشييد الآن الحصة الأكبر. والحكومات المحلية هي جهات فاعلة رئيسية قامت بنسبة 50 في المائة تقريباً من المشتريات العامة الخضراء في عام 2017. وأكدت دراسة استقصائية أجريت مؤخراً أن العقبة الرئيسية أمام المشتريات العامة الخضراء في جمهورية كوريا هي الافتقار إلى التنوع في المنتجات. ويمثل السعر أيضاً مشكلة. فمن الصعب على موردي المنتجات المراعية للبيئة أن يتنافسوا في السوق المفتوحة مع منتجي السلع التقليدية، التي لا تستوفي بالضرورة المعايير البيئية نفسها.

#### الحواجز التي تعوق المشتريات العامة المستدامة

13 - حدد معد استعراض أجري مؤخراً لتنفيذ الغاية 12-7 عدة حواجز تعوق المشتريات العامة المستدامة فيما يتعلق بالإطار التشريعي والسياساتي، والمسائل التنظيمية، والتأييد، والقدرات والأدوات،

(5) انظر [https://publicadministration.un.org/Portals/1/Presentation%206\\_Joon%20Ahn.pdf](https://publicadministration.un.org/Portals/1/Presentation%206_Joon%20Ahn.pdf)

واستعداد سوق الإمدادات<sup>(6)</sup>. ويعترف التحليل بأثر عامل التكلفة فيما يتعلق بالمشتريات العامة المستدامة: غالباً ما تكون المنتجات المستدامة أعلى سعراً من البدائل غير المستدامة. وليس من المستغرب أن يؤدي عامل التكلفة دوراً أبرز في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وعلاوة على ذلك، لا يخصص سوى 1 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية لتنفيذ غايات الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة.

14 - ووفقاً لاستعراض أجراه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 2017 بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الغاية 12-7، كانت المشتريات العامة المستدامة قد طبقت حتى ذلك العام في المقام الأول في البلدان الصناعية، حيث غالباً ما تكون طوعية وقائمة على عقود مع القطاع الخاص. لكن، يتزايد أيضاً اعتماد هذه المشتريات في آسيا، حيث تميل الممارسة إلى أن تكون إلزامية ومتصلة بمخططات التوسيم الإيكولوجي بالنسبة لتصنيع المنتجات وتوزيعها. فعلى سبيل المثال، توجد في الصين قائمة بمنتجات معتمدة للمشتريات العامة مع صلات مباشرة بالبرنامج الوطني للتوسيم الإيكولوجي. ويمكن أن تجعل برامج التوسيم الإيكولوجي مثل هذه من الأسهل تقييم العطاءات المقدمة في المناقصات الحكومية والحد من الارتباك الذي قد ينشأ عن استخدام معايير مختلفة<sup>(7)</sup>. ويمكن الاطلاع على أمثلة لمبادرات أحدث عهداً في عرض قدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أيلول/سبتمبر 2020<sup>(8)</sup>.

15 - وتواجه أقل البلدان نمواً تحدياً كبيراً في الحصول على منتجات تلبية متطلبات الإنتاج المستدام، ولا تستطيع تنفيذ الإصلاحات الضرورية في السوق. وتضطر بلدان كثيرة إلى الحد من طموحاتها لهذا السبب. غير أن هذا لا يعني بالضرورة أن البلدان النامية معرّقة تماماً فيما يتعلق باتخاذ إجراءات بشأن المشتريات العامة المستدامة. ومن النهج التي تم تحديدها أن تعطي البلدان الأولوية لمجموعات المنتجات المتاحة محلياً إما للاستهلاك المحلي أو للتصدير، بغية أن يصبح البلد رائداً معترفاً به في أساليب الإنتاج المستدام في صناعة معينة.

16 - وتصوير المشتريات العامة المستدامة على أنها ربح مضمون تقريباً للجميع بالنسبة للأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية هو تبسيط مبالغ فيه. إذ يجب أولاً تحديد الحواجز الخاصة بالسياق وبلورة فهم أفضل لما يجعل تنفيذ المشتريات العامة المستدامة فعالاً ولكيفية تحديد أصحاب المصلحة. وهذا أمر مهم بصفة خاصة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ويتمثل التحدي في إيجاد التوازن الصحيح بين أساليب الحوكمة المختلفة.

### القياس والرصد

17 - من المتوقع أن يجري رصد التقدم المحرز في تحقيق الغاية 12-7 على الصعيد العالمي من خلال مؤشر مركب يقيس حالة تنفيذ السياسات وخطط العمل المتعلقة بالمشتريات العامة المستدامة. وفي أوائل عام 2020، وافقت اللجنة الإحصائية على إعادة تصنيف المؤشر 12-7-1، الذي سبق أن وافقت عليه

(6) انظر Carsten Hansen, "Waking the trillion dollar giant: sustainable public procurement and the 2030 target 12.7", August 2020. *SDG Agenda – taking stock of SPP implementation challenges and opportunities in pursuit of SDG*

(7) انظر (2017) UNEP, *Global Review of Sustainable Public Procurement 2017*

(8) انظر [https://ec.europa.eu/environment/gpp/pdf/5.%20UNEP%20%20SPPactivities\\_GPP%20AG-Sept2020.pdf](https://ec.europa.eu/environment/gpp/pdf/5.%20UNEP%20%20SPPactivities_GPP%20AG-Sept2020.pdf)

الجمعية العامة في قرارها 313/71، على أنه من المستوى الثاني، مما مهد الطريق لأول عملية عالمية لجمع البيانات تُسَجَّع جميع البلدان على الانضمام إليها. وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة هو الجهة الوصية على العملية<sup>(9)</sup>.

18 - والمؤشر 12-7-1 بالغ الأهمية لقياس التقدم المحرز في تنفيذ سياسات وخطط عمل المشتريات العامة المستدامة، من أجل ضمان استمرار وجود الزخم. وعلى الرغم من أن أول عملية لجمع البيانات باستخدام المنهجية المتفق عليها لم تبدأ سوى في عام 2020، فإن الانطباع الذي يتولد هو أن المشتريات العامة المستدامة تُعتمد بشكل أكبر في منطقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مقارنة بالبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

19 - ويمكن أيضاً أن تكون للبلدان نظم قياس ورصد خاصة بها تتجاوز في بعض الحالات المؤشر 12-7-1. فعلى سبيل المثال، لدى جمهورية كوريا نظم إلكترونية قائمة على الصعيد الوطني لرصد أداء الكيانات العامة في مجال المشتريات العامة الخضراء. وأتاحت هذه النظم للحكومة تتبع إجمالي النفقات على المنتجات المراعية للبيئة، واستنتاج وجود زيادة في الإنفاق على هذه المنتجات بمقدار خمسة أضعاف بين عام 2005، وهو العام الأول للمبادرة، وعام 2019. وتشمل تدابيرها لدعم المشتريات العامة الخضراء أيضاً الجمع المنتظم لبيانات الرصد المتعلقة بالمشتريات العامة الخضراء على مستوى المدينة. وتُنشر المبادئ التوجيهية المستكملة كل عام على منصة ذات صلة بالموضوع بها معلومات المنتجات المراعية للبيئة، مع توفير كل من التدريب على الإنترنت والتدريب بالحضور الشخصي، وكذلك تبادل أفضل الممارسات. وتساعد الحوافز المقدمة للشركات الحكومات المحلية على زيادة تحسين خططها المتعلقة بالمشتريات العامة المستدامة.

20 - وتعتبر عمليات مراجعة الحسابات وسيلة أخرى لرصد التقدم المحرز وتقييم نوعية برامج المشتريات العامة المستدامة. فعلى سبيل المثال، تقوم المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في كوستاريكا بتنسيق مشروع يرمي إلى القيام بعمليات مراجعة تعاونية لحسابات المشتريات العامة المستدامة في 14 بلداً باستخدام تحليلات البيانات. ووفقاً لهذا المشروع، الذي هو حالياً في مرحلة التخطيط ويجرى تحت مظلة منظمة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، يُعتبر أن المشتريات العامة المستدامة أداة هامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأنه يجب بذل جهود إضافية لجعل جميع المشتريات العامة مستدامة، مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للاستهلاك والإنتاج، والتركيز على قيمة المنتجات والخدمات مقابل المال طوال فترة صلاحيتها. ويختلف ذلك عن النهج التقليدية التي يكون فيها السعر الأدنى للسلع والخدمات عادة المعيار الحاسم ولا تراعى فيها الأهداف الثانوية المتعلقة بالسياسات. وهكذا تؤدي مسائل الفعالية والكفاءة إلى تشجيع اعتماد اقتصاد دائري، يُقلل فيه من النفايات إلى أدنى حد ويزاد فيه استخدام الموارد الطبيعية إلى أقصى حد، ويولى فيه الاهتمام للعوامل الاجتماعية والبيئية، بل وحتى للأثر على الابتكار.

21 - ولا تخلو عمليات مراجعة الحسابات هذه من التحديات. فعلى الرغم من أن المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات قد تكون لها مصلحة في مراجعة تنفيذ المشتريات العامة المستدامة، قد لا يكون بعضها على دراية تامة بالإطار المفاهيمي. وقد تختار بعض هذه المؤسسات المشاركة، في المراحل الأولية، التركيز على عمليات مراجعة للامتثال محدودة أكثر أو على مسائل الغش والفساد في ممارسات الشراء. وبالإضافة

(9) انظر <https://unstats.un.org/sdgs/metadata/files/Metadata-12-07-01.pdf>

إلى ذلك، لا تتماشى التشريعات في معظم بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي مع نهج المشتريات العامة المستدامة. وهذه مسألة تثير قلقاً خاصاً لدى المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، التي كثيراً ما تشير إلى التشريعات في معايير مراجعة الحسابات. ولهذه الأسباب، قد تتطلب عمليات مراجعة حسابات المشتريات العامة المستدامة اهتماماً كبيراً، من حيث عملية مراجعة الحسابات وكذلك المراقبة الداخلية للجودة، إلى حين إصدار التقرير. وعلاوة على ذلك، تعتمد تقنية تحليل البيانات التي تعد سمة من سمات عمليات مراجعة الحسابات التي تقوم بها منظمة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات على نوعية المعلومات المتاحة، وكذلك على القدرة التحليلية. وقد تواجه تحديات مماثلة في مناطق أخرى.

### ثالثاً - إدماج متطلبات الاستدامة في قواعد وطرق الاشتراء العمومي

22 - توجد في جميع أنحاء العالم نهج مؤسسية ونهج حوكمة مختلفة إزاء المشتريات العامة المستدامة، ولكل نهج منها إيجابيات وسلبيات محددة. وبعض الخطط طوعي وبعضها الآخر إلزامي، وبمستويات متفاوتة من التفصيل في مواصفات مجموعات المنتجات. وكما هو الحال بالنسبة لجميع جوانب الحوكمة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، ينبغي النظر في نماذج مختلفة حيث لا يوجد حل واحد يناسب الجميع. ومع ذلك، تبين التجربة أن التقدم يكون أكثر فعالية عندما يوضع إطار إلزامي يمكن الجمع بينه وبين النهج الطوعية. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون استخدام المشتريات العامة المستدامة طوعياً، لكن يمكن أن يكون في الوقت نفسه إلزامياً استخدام معايير محددة لمجموعة المنتجات من حيث الاستدامة.

23 - ويمكن أن تعوق التقدم المحرز في اعتماد المشتريات العامة المستدامة عمليات الاشتراء العمومي التي تتعامل مع عوامل الاستدامة باعتبارها إضافة، بدلاً من أن تكون سمة أساسية من سمات المبادئ التوجيهية المتعلقة بالاشتراء. ومن شأن تنقيح القواعد الأساسية للاشتراء العمومي، بما في ذلك تعريف الاشتراء العمومي نفسه بحيث يعكس مفهوم الاستدامة، أن يعجل بالعمل ويمثل خطوة كبيرة إلى الأمام على مستوى السياسات.

24 - وكثيراً ما يستخدم الممارسون في مجال المشتريات العامة منهجية تقييم نظم المشتريات كأداة تشخيصية لاستعراض نظم المشتريات العامة. وتقيم المنهجية نظم المشتريات وفق أربعة معايير تشمل الجانبين القانوني والمؤسسي وجانبي السوق والمساءلة. ويمكن أن يكون إدماج الأثر الاجتماعي والبيئي الواسع النطاق لعملية الشراء في هذه الأداة وسيلة عملية للنهوض بالمشتريات العامة المستدامة على المدى القصير. ويمكن أيضاً أن تكون مفيدة الروابط الجيدة بين المؤشر المركب، الوارد وصفه أعلاه، وأداة المنهجية.

25 - وبالمثل، يمكن للحكومات أن تستخدم طريقة التقييم في المناقصة الأكثر فائدة من الناحية الاقتصادية لمنح عقود فردية على أساس جوانب من العطاء المقدم غير السعر وحده. وترد هذه الطريقة في قواعد الشراء في الاتحاد الأوروبي ويمكن أن يوسع نطاقها لتشمل المعايير الاجتماعية والبيئية، من بين عوامل أخرى. وعلى النقيض من ذلك، وفي كثير من البلدان النامية، لا يعرف المسؤولون عن المشتريات كيفية إعداد المناقصات التي تأخذ معايير الاستدامة في الحسبان. وقد تجد بعض البلدان أن من المفيد استعراض وتنقيح قواعدها وطرقها الخاصة بالمناقصات لتيسير المشتريات العامة المستدامة. ويمكن أيضاً أن يكون التعلم من الأقران بين البلدان، وعلى الصعيد الإقليمي، عاملاً مسرعاً هاماً في هذا الصدد وينبغي تشجيعه.

## مواءمة طرق الشراء مع أساليب الحوكمة

26 - تكتسي مواءمة أساليب الحوكمة الوطنية ودون الوطنية مع آليات المشتريات العامة المستدامة أهمية بالغة للتعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين خلال التنفيذ وقد تختلف من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى. ففي أوروبا، يوجد أسلوب حوكمة شبكي شائع، تشجع الحكومات الوطنية من خلاله التعاون بين الشركات والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، وتدعمه باعتباره أولوية سياسية.

27 - وبصرف النظر عن النهج المتبع، ينبغي أن يكون إطار الحوكمة المتعلق بالمشتريات العامة المستدامة طموحاً ودينامياً وقابلًا للتكيف. وعلى سبيل المثال، تعترف هولندا أن يصبح لها اقتصاد "دائري" بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2030، ثم 100 في المائة بحلول عام 2050، ومن المتوقع أن يسرع التقدم في اعتماد المشتريات العامة المستدامة بتحقيق هاتين الغايتين. وفي المرحلة الأولى من اعتماد المشتريات العامة المستدامة في هولندا، تم التركيز على أسلوب حوكمة طوعي وشبكي. وكان بدء إقامة شبكات وتجريب نهج جديدة أمراً أساسياً لتشجيع القائمين على المشتريات العامة، وأثبت أن المشتريات العامة المستدامة ممكنة وليست بالضرورة أكثر تكلفة من النهج التقليدية. وفي المرحلة الثانية، كان من الضروري تسريع التحول نحو أدوات محددة لإنشاء حجم أكبر من المشتريات المستدامة. وتضمنت استراتيجية متكاملة للمشتريات وافق عليها مجلس الوزراء تأييد المشتريات العامة المستدامة باعتبارها هدفاً رئيسياً. وأدرجت أيضاً غايات المشتريات العامة المستدامة في اتفاق المناخ الوطني للبلد.

## النهج التنظيمية

28 - يوجد حالياً نقص في فهم الكيفية التي يكون بها الامتثال للأنظمة في الممارسة العملية وكيف يمكن أن تساعد النهج التنظيمية في إدارة سلاسل الإمداد. ولا تُفهم القواعد دائماً فهماً جيداً في جميع أجزاء القطاع العام، حتى عندما تكون التشريعات القائمة مواءمة مع المعايير الدولية. وبناء على ذلك، قد لا تتوفر قدرة لإدارة معينة على تنفيذ التشريعات المتعلقة بالمشتريات العامة المستدامة وقد تكون هناك حاجة إلى تنقيح الأطر القانونية في هذه الحالات.

29 - ومن الأمثلة الجديرة بالذكر فيما يخص اتباع نهج تنظيمي برنامج التوسيم الإيكولوجي لجمهورية كوريا، الذي بدأ تنفيذه في عام 1992. وفي عام 2005، سُن قانون من أجل إنفاذ شراء المنتجات المراعية للبيئة. وفي إطار برنامج التوسيم الإيكولوجي، يقاس الأثر البيئي للمنتجات حسب درجة مساهمتها في خفض انبعاثات غازات الدفيئة. وهناك الآن العديد من المؤسسات العامة التي تشتري المنتجات المراعية للبيئة، وتشارك مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة في آلية التنفيذ، بما في ذلك عدة وزارات. وفي أيار/مايو 2019، كان هناك حوالي 15 000 منتج تحمل وسماً إيكولوجياً يتوافق مع المعيار الوطني، في 165 فئة منتجات، ويتم توفيرها من قبل حوالي 4 000 شركة.

## رابعاً - توسيع خيارات المشتريات العامة من خلال آليات السوق

30 - من المهم أيضاً النظر في كيفية إنتاج السلع والخدمات، ولا سيما لتشجيع استخدام المواد من مصادر مستدامة وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد في طرق الإنتاج. وتأتي هذه المرحلة قبل مرحلة الاشتراء العمومي، التي هي المرحلة الأخيرة عند النظر في الاستدامة. والنظر في تصميم المنتجات والخدمات المراعي للاعتبارات الإيكولوجية بالغ الأهمية. ويمكن أيضاً بذل جهود إضافية لتشجيع الموردين

على القيام بدورهم من خلال مبادرات مثل تشجيع التوسيم الإيكولوجي. ومن المهم للغاية، عند تشجيع إجراء حوار داخل السوق، النظر في المعلومات الإلزامية عن المحتوى المعاد تدويره، والتصميم لإعادة التدوير، وفترة صلاحية المنتجات. وأثبتت الحوافز الضريبية، مثل الإعفاءات الضريبية وفرض ضرائب القيمة المضافة على السلع والخدمات، أيضاً أهميتها في توسيع نطاق خيارات الشراء.

31 - وفي القطاع العام، يُطلب من مديري المشتريات الامتثال للأنظمة المتعلقة بالمشتريات العامة المستدامة، حيثما وجدت هذه الأنظمة، والنظر في الموردين القادرين على تقديم عروض تستوفي شروط الاستدامة، وهو ما قد يؤدي في حد ذاته إلى توسيع الأسواق وتحسين الإمداد بالمنتجات والخدمات المستدامة. وفي بعض البلدان، يمثل تشييد الهياكل الأساسية العامة مجالاً من مجالات النشاط ما فتى يشهد اعتماد المشتريات العامة الخضراء لتحسين الأداء البيئي.

32 - وثمة تحذير عند توسيع نطاق الوصلة البيئية بين القطاعين العام والخاص، وهو الحاجة إلى التفتيش والإنفاذ اللذين يمكن أن يصبح تطبيق عمليات الشراء المستدام بدونهما صعباً للغاية. وقد ثبت أن هذا هو الحال في صناعة الكاكاو. فعلى سبيل المثال، بدأت غانا وكوت ديفوار في تطبيق فرق خاص بدخل المعيشة على جميع مبيعات الكاكاو في عامي 2020 و 2021 بهدف زيادة مداخيل مزارعي الكاكاو، الذين يكسبون في المتوسط ما يزيد قليلاً على دولار واحد في اليوم. وينتج البلدان، معاً، نحو ثلثي الإمدادات العالمية من الكاكاو، وبالتالي يمكن أن يكون لهما تأثير كبير على الاستدامة في سوق الكاكاو. بيد أنه من غير التفتيش المناسب والإنفاذ الكافي للسياسة المتعلقة بفرق دخل المعيشة، قد يكون من المغري لتجار السلع الأساسية أن يقوضوا أو يتجنبوا دفع الأقساط التي تحافظ على سبل عيش المزارعين. وعلى الرغم من أن صناعة الكاكاو قد لا تحتل مكانة بارزة في القرارات المتعلقة بالمشتريات العامة، فإن هذه النقطة المذكورة يمكن أن تطبق بسهولة على إدارة سلسلة الإمداد بوجه عام.

## خامساً - تعزيز القدرة على إدارة المشتريات العامة المستدامة

### تعزيز التعلم المتبادل وتقاسم المعارف والتعاون

33 - يتعين على جميع البلدان، من أجل تحقيق اقتصاد دائري عالمي، أن تستعرض طرق الشراء لديها. ولزيادة أثر هذه الطرق، ينبغي لها تبادل خبراتها على الصعيدين الوطني والدولي. ويمكن أيضاً أن يكون التعلم من الأقران بين البلدان عاملاً مُسرِّعاً مهماً للمشتريات العامة المستدامة ولذلك ينبغي تشجيعه. ويعجل التعلم الدولي من الأقران بإحراز التقدم نحو تحقيق الأهداف الوطنية والدولية.

34 - وما فتئت المفوضية الأوروبية تضطلع بالريادة في اعتماد المشتريات العامة المستدامة، ويمكن الاستفادة من جهودها لإقامة شراكات بين الشمال والجنوب على الصعيد العالمي. ويمكن أيضاً تقاسم خبرات وتجارب البلدان المتقدمة النمو مع البلدان النامية التي تحاول التقدم في هذا المجال. وقدمت المفوضية الأوروبية التوجيه القانوني بشأن كيفية إدراج المتطلبات المتعلقة بمراعاة البيئة في عمليات المشتريات العامة. وتم أيضاً وضع أدوات لتوفير أنشطة تدريبية في هذا المجال وأنشئ مكتب مساعدة للسماح للقائمين على المشتريات العامة بطرح أسئلة عن إدراج المتطلبات المتعلقة بمراعاة البيئة في عمليات المشتريات العامة.

35 - وفي آذار/مارس 2020، وفي إطار متابعة للاتفاق الأخضر الأوروبي، اعتمدت المفوضية الأوروبية خطة عمل جديدة لاقتصاد دائري تتضمن فرعاً مخصصاً للمشتريات العامة. ويتوخى هذا الفرع

تعريف المعايير الدنيا الإلزامية للمشتريات العامة الخضراء من خلال تشريعات خاصة بقطاعات محددة. وستواصل المفوضية أيضا تقديم الدعم من خلال توجيهها وأدواتها للاستخدام الطوعي.

36 - وإضافة إلى الإصلاح التنظيمي، من الضروري أيضا تحسين قياس اعتماد المشتريات العامة المستدامة، والتركيز على فعالية قرارات الشراء، وتوليد الاهتمام بالمشتريات العامة المستدامة لدى كبار المسؤولين. ويمكن أن يشكل ضعف الوعي بالمشتريات العامة المستدامة واعتمادها من قبل الإدارة العليا والقادة السياسيين عقبة كبيرة. ويوجد أيضا نقص في الفهم على مستوى الإدارة العليا كما أن هناك بيانات غير كافية، ويرجع ذلك جزئيا إلى صعوبة جمعها. وينفق قدر كبير من الوقت في جمع المعلومات، ولكن المنهجية التي تستند إليها هذه الجهود ليست حاليا قوية بما فيه الكفاية.

37 - والمركز الهولندي للخبرة في مجال المشتريات العامة هو المؤسسة التي تعمل على تعزيز المشتريات العامة المستدامة في هولندا. وبغية تقاسم الخبرات والتعلم من الآخرين، تعمل هولندا بنشاط مع الحكومات في آسيا وأمريكا الشمالية، كما أنها مرتبطة بمبادرات المشتريات العامة المستدامة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا. ووجد المركز هناك اهتماما كبيرا بكيفية عمل المشتريات كأداة للنهوض بالاستدامة. وبعض البلدان مهتمة أيضا بكيفية إبرام اتفاقاتها الخضراء الخاصة، لأنها تركز على إنشاء اقتصاد وممارسات شراء أكثر استدامة.

### التطوير المهني

38 - على مستوى القدرات، لا يُعترف بعمل القائمين على المشتريات العامة في كثير من مناطق العالم كمهنة. وفي أوروبا، تُبذل جهود للاعتراف به كمهنة، من خلال إدماج الموضوع في المناهج الدراسية للمؤسسات التعليمية، واستحداث شهادات وتدريب مهني في مجال المشتريات.

39 - وتمثل القدرة على إدارة عمليات المشتريات العامة المستدامة، خاصة الإدارة اليومية للعقود، تحدياً كبيراً في العديد من البلدان يتطلب تنمية المهارات وتوفير الموارد وتغييرا في المواقف. ويجب السعي إلى تحقيق قدر أكبر من الاتساق بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للاستهلاك والإنتاج، مع إيلاء اهتمام خاص للجوانب الاجتماعية التي لا تؤخذ في الحسبان في كثير من الأحيان.

40 - ويمثل التحقق من المنتجات مشكلة كبيرة. فكثيراً ما لا تتوفر للسلطات العامة الموارد أو المهارات اللازمة لتقييم خصائص المنتجات تقييماً كاملاً والتأكد من أنها مستدامة بالفعل. ويمكن تحسين مجموعات المهارات من خلال التدريب المحدد الأهداف، مثلا في إطار البرامج الأكاديمية، بغية ضمان أن يكون القائمون على المشتريات على علم تام بالطرق والأدوات المتعلقة بالمشتريات العامة المستدامة المتاحة لهم.

### المسائل المتعلقة بإدارة التغيير

41 - إضافة إلى الجهود الرامية إلى الترويج للشراء كمهنة، ثمة عامل غالبا ما يُتجاهل هو إدارة السلوك والتغيير في سياق المشتريات العامة. فإذا لم تكن إدارة التغيير ملائمة داخل المنظمات، فيرجح بدرجة أقل أن تنفذ المشتريات العامة المستدامة أو أن يستغرق تنفيذها وقتاً أطول.

42 - ويتمثل حاجز يصعب التغلب عليه في التعلم للعمل على المستوى الفردي. ففي ما يتعلق بالمشتريات العامة والقائمين عليها، يكون الانتقال صعبا ولا تعطى له الأهمية اللازمة. ويمكن للأدوات

أن تساعد. فيمكن أن توفر مصارف البيانات التوجيه والتدريب، بما في ذلك من خلال الخبرة الخارجية، والمبادئ التوجيهية والأنظمة. وقد وُضِع عدد كبير من الأدوات من هذا القبيل، ولكنها لا تزال غير كافية. ويجب تعزيز تبادل الخبرات والتعلم من التجارب الإيجابية للأقران.

43 - وفي بعض الحالات، يجب وضع أسس أفضل للاشتراء العمومي الفعال. ففي بعض البلدان الأفريقية، على سبيل المثال، لا يمكن أن يفترض عند بدء تنفيذ المشتريات العامة المستدامة أن العناصر الأساسية للشراء أو نظام شراء يؤدي مهامه توجد بالفعل. وستعتمد التدابير الرامية إلى جعل الشراء أكثر استدامة على وجود مستوى أساسي من نظم وممارسات الشراء الأساسية والجيدة. وبالتأكيد، ثمة أمور لا تسير في الطريق الصحيح في الشراء ستجب معالجتها عند التفكير في الاستدامة في المستقبل.

44 - وقد تشكل المشتريات العامة المستدامة تحدياً خاصاً في الدول الهشة والمتأثرة بالنزاع حيث قد يجعل إضعاف المؤسسات من الصعب السيطرة على الفساد وضمان إمكانية اللجوء إلى القضاء والإدارة الفعالة. وتضمنت الاقتراحات السابقة فيما يتعلق بالأدوات الرئيسية في هذه السياقات تحسين آليات المساءلة عن طريق زيادة الوعي العام والإمام بالمسائل المالية؛ وتعزيز مشاركة المواطنين في الأمور المتصلة بالميزانية؛ وتعزيز دور المؤسسات الرقابية، ولا سيما فيما يتعلق بالمشتريات؛ وزيادة التركيز على تحقيق الأمن البشري على نحو يراعي حريات ثلاث: الحرية من الفاقة، والحرية من انتقاص الكرامة، والحرية من الخوف.

#### المسائل المتعلقة بإدارة العقود

45 - نظراً لقيود الميزانية التي تتعامل معها السلطات العامة، فهي غير قادرة دائماً على تحديد ما هو مطلوب بالضبط بالنسبة للمشتريات العامة المستدامة. وبالتالي، قد لا تقوم الشركات بإنتاج أو استحداث السلع أو الخدمات المطلوبة. وهذا ما قد يؤدي إلى حالات يبالغ فيها المتعاقدون الخاصون في وعودهم. كما أن الشركات لا تملك دائماً الخبرة في هذا المجال، ولا تستطيع، في بعض الحالات، الوفاء بالجوانب البيئية و/أو الاجتماعية و/أو الابتكارية لما وعدت به. ولهذا السبب، يجب أخذ جانب المشتريات العامة المستدامة المتعلقة بإدارة العقود في الاعتبار.

46 - والإدارة غير المناسبة للعقود واضحة في القطاع العام في البلدان النامية، التي تمتلك فيها جميع الوزارات والإدارات والوكالات الحكومية قدرات محدودة لضمان التقيد بمعايير الجودة وتوقيت التسليم والتكلفة المتفق عليها للسلع طوال فترة العقد. ويؤدي الفساد أيضاً دوراً كبيراً في إدارة العقود. وفيما يتعلق بالاستدامة، تساهم حالياً هذه المجالات الرئيسية في المشكل وستتوجب التصدي لها على الرغم من أنه تجدر الإشارة إلى أن المشاكل التي تواجه تختلف من بلد إلى آخر.

47 - وتحليل دورة الحياة عنصر مهم في إدارة العقود على الرغم من أن تقدير تكلفة دورة الحياة يمكن أن يكون معقداً جداً. ويلزم تخصيص وقت كافٍ للتخطيط لضمان الفعالية من حيث التكلفة. وفي الوقت نفسه، لا يمكن أن تكون التكلفة هي الاعتبار الوحيد. وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار مسائل الإنصاف والسلوك الأخلاقي، لا سيما في القطاع العام. وخلافاً لذلك، في القطاع الخاص، يكون إلغاء التأخير حاسماً لأنه يؤثر على تسليم السلع والخدمات وإنجاز المشاريع في حدود الأطر الزمنية والميزانيات المحددة.

- 48 - والمجال الذي يمكن القول إن أداء القطاع الخاص يكون فيه أفضل من أداء القطاع العام هو إدارة العقود. ففي عام 2020 مثلا، أصبح من الجلي أن المشاكل يرجح أكثر أن تنشأ في إدارة العقود عندما يحتج بتدابير طارئة، مثلا اقتناء المعدات الوقائية الشخصية وغيرها من المعدات الطبية للتصدي لجائحة كوفيد-19.
- 49 - وينبغي أيضا إيلاء الاهتمام للشراء الإلكتروني، لأنه يمكن أن يعطي دفعة قوية للمشتريات العامة المستدامة، لكن لم تتم بعد مناقشته أو استخدامه كثيرا في هذا السياق. ومن شأن تحسين التعاون واستخدام الأدوات الرقمية أن يزيدا من تعزيز ممارسات المشتريات العامة المستدامة.

## سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

- 50 - خلال الاجتماع التحضيري لفريق الخبراء، تم النظر في العقبات والفرص. ففيما يتعلق بالعقبات، غالبا ما لا تؤخذ في الاعتبار الكامل الفجوات، بما في ذلك في الجوانب الاجتماعية. ويشكل كل من قلة الوعي وعدم اعتماد المشتريات العامة المستدامة من قبل الإدارة العليا والزعماء السياسيين في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل تحديا. ولا تخصص سوى نسبة 1 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية لتنفيذ الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة، على الرغم من أن الإنفاق العمومي يمثل جزءا كبيرا من الناتج المحلي الداخلي. وفي المستقبل، سيكون مهما وضع إطار إلزامي والنظر في منتجات وخدمات قطاعات معينة، وكذلك أهداف وعمليات الاشتراء العمومي.
- 51 - وتتمثل عقبة أخرى في إعطاء الشركات في بعض الأحيان وعودا فيما يتعلق بخصائص الاستدامة لمنتجاتها أكبر مما يمكنها الوفاء به، ولا تكون الحكومات دائما قادرة على التحقق من أن المنتجات المسلمة تفي بالمتطلبات. وتنشأ أوجه الضعف عن الإدارة غير الملائمة للعقود من قبل السلطات العامة، على سبيل المثال في تقدير تكلفة السلع خلال دورة حياتها. ويجب تحسين التخطيط والشراء وإدارة العقود. وتواجه أيضا صعوبات في الحصول على المنتجات المستدامة بسبب خيارات الإمداد المحدودة.
- 52 - وجانب السلوك في الشراء وإدارة التغيير مهمان بالنسبة للمشتريات العامة المستدامة. ويحتاج أيضا الأشخاص إلى التدريب في مجال المشتريات. والقائمون على المشتريات ليسوا دائما واعين تمام الوعي بما يجب عليهم القيام به من أجل التنفيذ الفعال للعمليات المتعلقة بالمشتريات المستدامة. ويمكن استخدام الحوافز الضريبية. ويمثل الافتقار إلى البيانات والتوسيم الإيكولوجي للمنتجات مسألتين إشكاليتين.
- 53 - وعموما، ينبغي لطرق الاشتراء العمومي أن تعكس متطلبات الاستدامة بدلا من جعل المشتريات العامة المستدامة فئة خاصة. ومن شأن تحديد غايات طموحة في مجال السياسات أن يكون مفيدا. وهناك حاجة إلى أطر إلزامية خاصة بقطاعات معينة ومرتبطة بالأولويات في مجال السياسات من أجل زيادة دعم تنفيذ المشتريات العامة المستدامة. ويتطلب ذلك مضاعفة الجهود لتشجيع أخذ الزعماء السياسيين وكبار المديرين في القطاع العام بزمام الأمور في هذا المجال.
- 54 - وتتطوي المشتريات العامة المستدامة على إمكانات كبيرة كأداة رئيسية في مجال السياسات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويؤدي كل من زيادة التعلم من الأقران، وتحسين التعاون، واستخدام الأدوات الرقمية إلى زيادة تعزيز ممارسات المشتريات العامة المستدامة. وينبغي أيضا بذل جهود على المستويات الوطني والإقليمي والدولي للتعجيل بإحراز تقدم في تحقيق أهداف المشتريات العامة المستدامة. وتكتسي

مواءمة أساليب الحوكمة الوطنية ودون الوطنية مع آليات المشتريات العامة المستدامة أهمية بالغة لإشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين في التنفيذ.

55 - ويوجد حالياً نقص في فهم الكيفية التي يكون بها الامتثال للأنظمة وكيف يمكن أن تساعد النهج التنظيمية في إدارة سلاسل الإمداد. وقد يكون من الضروري في هذه الحالات تنقيح الأطر القانونية، بطرق منها تحسين الحوافز الضريبية، مثل الإعفاءات الضريبية وفرض ضرائب قيمة مضافة على السلع والخدمات. ويمكن أيضاً بذل المزيد من الجهود لتشجيع الموردين على القيام بدورهم، مثلاً من خلال تشجيع التوسيم الإيكولوجي.

56 - وإلى جانب الإصلاحات التنظيمية، من الضروري تحسين قياس اعتماد المشتريات العامة المستدامة، والتركيز على فعالية قرارات الشراء، وتوليد الاهتمام بالمشتريات العامة المستدامة لدى كبار المسؤولين. ويمكن أن يشكل ضعف الوعي بهذه المشتريات وقلة اعتمادها من قبل الإدارة العليا والزعماء السياسيين عقبة كبيرة.

57 - وينبغي إدماج عوامل الاستدامة في عمليات الشراء، بدلاً من اعتبار المشتريات العامة المستدامة بديلاً للنهج التقليدية، التي كثيراً ما تستخدم أدنى تكلفة ممكنة بوصفها الاعتبار الرئيسي في قرارات الشراء، دون أي مراعاة للأهداف الثانوية للسياسات.

58 - وتمثل القدرة على إدارة عمليات المشتريات العامة المستدامة، خاصة الإدارة اليومية للعقود، تحدياً كبيراً في العديد من البلدان يتطلب تنمية المهارات وتوفير الموارد وتغييراً في المواقف. وكثيراً ما لا تؤخذ الجوانب الاجتماعية في الاعتبار. ويجب أيضاً السعي إلى تحقيق قدر أكبر من الاتساق بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للاستهلاك والإنتاج.

59 - ويمكن تحسين مجموعات المهارات من خلال التدريب المحدد الأهداف، بما في ذلك في إطار البرامج الأكاديمية، بغية ضمان أن يكون القائمون على المشتريات على علم تام بطرق وأدوات المشتريات العامة المستدامة المتاحة لهم. ويمكن أيضاً بذل مزيد من الجهود من أجل تعزيز الشراء كمهنة. وقد يكون من المهم إجراء مناقشات إضافية بشأن كيفية تسخير التكنولوجيات الرقمية والتحول الرقمي من أجل النهوض بالمشتريات العامة المستدامة.